

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## شراء الدولار والتضخم

علي محمود محمد

مع إقرار مجلس الوزراء السوري لمشروع موازنة العام ٢٠١٨ التي ارتفعت بنسبة ١٥ بالمئة عن موازنة العام ٢٠١٧ حيث بلغت نحو ٣٠٠٠ مليار ل.س (٦ مليارات دولار على أساس \$١ = ٥٠٠ ل.س)، يشهد الاقتصاد السوري بدء التعافي «ولو كان بسيطاً» مستمداً ذلك من استعادة الجيش العربي السوري للعديد من المناطق الإستراتيجية المهمة ومصادر الطاقة والذي سيؤدي بلا شك إلى تحسن ملحوظ لخطوط الإمداد للمحافظات السورية والمعابر الحدودية.

كما ارتفعت تحويلات المغتربين إلى سورية خلال فترة عيد الأضحى وما بعدها نظراً لارتفاع السعر الرسمي مقارنة بالسوق السوداء، وترافق ذلك مع انخفاض قيمة الدولار عالمياً بنحو ١٠ بالمئة أمام سلة العملات الرئيسية.

ساهمت تلك العوامل مجتمعة بتحسين قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأميركي، حيث إن تعاملات السوق السوداء قد انخفضت لحوالي (\$١ = ٥٠٠ ل.س) وما دون.

في الوقت الذي أعلن فيه المصرف المركزي عن شرائه للدولار من المخزين بسعر ٥١٤ ل.س عن طريق المصرف التجاري السوري وذلك ابتغاءً ووقف نزيف القطع الأجنبي الذي تعرض له في الفترة السابقة للإدارة الجديدة للمصرف، ولحاولة سد العجز الحاصل في مخزونه وترميم الاحتياطيات لديه. يلاحظ اندفاع المواطنين المخدريين للبيع ولاسيما مع تزايد الثقة بإجراء المصرف المركزي.

هذا يعني نجاح المصرف المركزي (في حال استمراره) بذلك لمطلع العام ٢٠١٨ أو للفترة التي يجدها مناسبة) بتعويض جزء مهم من احتياطياته والتي قد تعود لتشكّل رقماً صعباً في الاقتصاد السوري، الأمر الذي سوف يعكس كحماً في استعادة المصرف المركزي لزام الأمور بالسيطرة على سعر الصرف حسبما يراه مناسباً وحسب الواقع الميداني والسياسي والاقتصادي.

قدم انجراره حالياً خلف السوق السوداء في تخفيض السعر يعطي رسائل واضحة مفادها أن السعر المناسب للاقتصاد السوري وفق رؤية المصرف المركزي هو الذي سيسري وبهذا يكون قد استعاد دوره الطبيعي المنوط به.

وهنا يأتي السؤال الأول للحكومة والمتعلق بمدى تأثير بقاء سعر الصرف ثابتاً «كما هو الآن» خلال الفترة القادمة على الاقتصاد السوري وعلى معيشة السوريين على حد سواء إذا لم تتخذ الحكومة إجراءات إسعافية لرفع مستوى معيشة المواطنين سواء بزيادة الرواتب أو بضبط وتخفيض الأسعار حيث يقارب الدخل اليومي لأغلبية المواطنين من الحد الأدنى للفقر والبالغ ١,٩ دولار للشخص الواحد.

أما السؤال الثاني الذي يتطلب الإجابة عنه من المصرف المركزي فهو عن مآل كمية النقد التي ستطرح في السوق بسبب عملية الشراء التي يقوم بها المصرف المركزي.

فهل يؤخذ بحسبان التأثير المحتمل للكثلة النقدية الضخمة من الليرات السورية على معدلات التضخم المرتفعة أصلاً؟ (تقول بعض الإحصائيات أنها بلغت ١٥٠٠ بالمئة) حيث بحسبة بسيطة فإن شراء ٣ ملايين دولار يعني ضخ ١,٦ مليار ل.س في السوق، فما آلية امتصاص هذه السيولة أو ما تأثيرها إن بقيت في السوق؟

## الوطن

حافظ سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي في السوق الموازية على منحاه الهبوطي، حيث عزز من تحسنه ليلامس مستوى الدولار السوري مقابل الدولار الأميركي في بعض المناطق الشمالية والشرقية، وبحسب التقرير الاقتصادي الأسبوعي لمركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» تشير التوقعات إلى مزيد من التحسن في سعر صرف الليرة السورية في الفترة القادمة.

وتراوحت أسعار صرف الدولار أمام الليرة بين ٤٩٧ و٥٠٦ ليرات سورية في الأسواق السورية المختلفة، مع تحرك ضمن هامش ضيق لا يتعدى ليرة سورية واحدة بين يوم وآخر في كل سوق، إذ يتحرك السعر في دمشق بين ٥٠٣ و٥٠٤ ولبيع ٥٠٥ و٥٠٦ للشراء، دون أن يجرى مصرف سورية المركزي أسعار الصرف الرسمية في ذلك الاتجاه، مكثفاً باشرط تحويل المبالغ المبيعة للمصارف وشركات الصرافة التي تزيد على ألف دولار لمدة شهر في حساب البنك.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير مديرية فوضوية الحكومة لدى المصارف في المصرف المركزي مأمون كاتبة أنه لا صحة حول عدم رغبة المركزي بعدم شراء القطع الأجنبي وأن المصرف يعمل على الشراء، وأن كل ما تم تداوله حول اشتراط ترك قيمة أي مبلغ يتجاوز الألف دولار لدى المصرف إنما بهدف لضبط حالات السمسرة الحاصلة من قبل بعض التجار عبر استغلالهم للمواطنين. وعن المبالغ الكبيرة المبيعة من القطع الأجنبي كاتبة أن من يود بيع كميات كبيرة من القطع الأجنبي

## «المركزي» لـ«الوطن»: نرغب بشراء القطع الأجنبي ولن نسمح بالسمسرة واستغلال المواطنين

أسعار الصرف بين ٤٩٧ و٥٠٦ ليرات في «السوداء» وبين ٥١٥ و٥٢٠ رسمياً



فوق ١٠٠ ألف دولار فنحن أمام احتمالين، إما أن البائع جمع المبلغ من السوق، وبالتالي نحن أمام عملية سمسرة، في حين يبقى الاحتمال الآخر وهو أن المبلغ كان عبارة عن مدخرات ورسيد جامد وبالتالي لن يكون لدى أصحاب هذا الاحتمال مشكلة في ترك المبلغ لمدة زمنية محددة لدى المصرف كويعة والحصول على فوائد لقاء ذلك.

مبيناً أن التوجه نحو شركات الصرافة كان متاحاً لدى أي مواطن راغب ببيع القطع الأجنبي وأنه لا جديد حول ذلك، وأن كل ما يعمل عليه المركزي بهدف لضبط حركة السوق والحفاظ على المواطنين من حالات السمسرة. وبالعودة إلى تقرير «مداد» فقد ذكر أن البيانات في السوق

الموازية تشير إلى وجود زيادة ملحوظة في الكميات المعروضة من الدولار الأميركي وذلك نتيجة زيادة إقبال المواطنين على التخلص من الدولار الأميركي وتفضيل الليرة السورية. مبيناً أن الخلل مستمر في السوق (السعر الرسمي أعلى من السعر في السوق الموازية) نتيجة استمرار مصرف سورية المركزي في سياسة تثبيت سعر صرف الليرة السورية، وعدم استجابته للمتغيرات التي طرأت على سوق الصرف على الرغم من المؤشرات الإيجابية العديدة على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي، والتي تشي بمزيد من التراجع لسعر الصرف في السوق الموازية في الأيام القادمة.



## «مداد» يتوقع مزيداً من التحسن في قيمة الليرة

أما بالنسبة إلى السوق الرسمية ما زال مصرف سورية المركزي مستمراً في تثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي عند مستوى ٥١٧,٤٣ ليرة سورية، وأيضاً سعر شراء الدولار الأميركي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٥١٤,٨٥ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد، كما استمر في تثبيت سعر صرف المعروض لبيع القطع الأجنبي للمصارف العاملة المرخص لها بالتعامل بالقطع الأجنبي عند ٥٢٠ ليرة سورية للدولار الأميركي، وهو السعر الذي يتم من خلاله تمويل معظم المستوردات.

## العش لـ«الوطن»: ثلث المؤمن عليهم أسأؤوا استخدام البطاقة الصحية والشركات اشكت على ١٤ بالألف فقط!

## عبد الهادي شباب

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ«الوطن»، أن نسبة حالات سوء الاستخدام لبطاقات التأمين الصحي من قبل المؤمن عليهم تصل نحو ٣٠ بالمئة من جملة الاستخدامات العامة لهذه البطاقات، بينما لا تشير شكاوى شركات التأمين المقدمة للهيئة لأكثر من ١٠١٤ بالمئة من حالات سوء استخدام، علماً أن المتوسطات العالمية لحالات سوء الاستخدام مثل هذه البطاقات الصحية من قبل المؤمن لهم تتراوح ما بين ١٠-١٥ بالمئة، وهو ما يستدعي إعادة النظر حول آليات التدقيق في حالات سوء التصرف والاستخدام، وأنه من غير المقبول عدم وجود حالات للمحاسبة لمزودي الخدمة من المقابلات والجهات المعنية بذلك، وأنه لا بد من تشريعات وعقوبات رادعة للحد من هذه الظاهرة وضبطها كما ينهنا لثقل حالة استنزاف وهدر للمال العام.

كما بين العش أن من أهم القضايا التي تم نقاشها مع رئاسة الحكومة بحث هيكل جديد لقطاع التأمين والجهات الفاعلة فيه للوقوف لمنظومة

عمل متكاملة ومتناغمة، وأن هناك نية لإحداث مجلس أعلى للتأمين الصحي يمتلك حق منح الصلاحيات التي تمكن من فاعلية المحاسبة والمتابعة لأي حالات تجاوز أو مخالفات أو حالات سوء استخدام لبطاقات التأمين الصحي، معتبراً أن إعادة الهيكلة أمر ضروري ولا يمكن الاستمرار بالوضع الحالي الذي يسوده حالة تشتت بالتبعيات الإدارية وعلى سبيل المثال فإنه توجد مرجعياتهم المهنية، فإن شركات التأمين والصحة وتقاباتهم المهنية، في شركات التأمين وبين أنه يتم بحث توسيع صلاحيات لجنة مراقبة عقود التأمين الصحي في هيئة الإشراف على التأمين لكون هذه الهيئة تشتمل على تمثيل واسع لمختلف الجهات الفاعلة في العمل التأميني، وأكد العش أن رؤية الهيئة تتسجم مع تطلعات رئاسة الحكومة لتطوير قطاع التأمين وتعزيز دوره الاقتصادي والاجتماعي وخاصة أن رئاسة الحكومة تسعى من خلال مشروع التأمين الصحي إلى إحداث بنية إدارية عليها على شكل مجلس أعلى للتأمين الصحي يكون معنياً بإدارة هذا القطاع

عمل متكاملة ومتناغمة، وأن هناك نية لإحداث مجلس أعلى للتأمين الصحي يمتلك حق منح الصلاحيات التي تمكن من فاعلية المحاسبة والمتابعة لأي حالات تجاوز أو مخالفات أو حالات سوء استخدام لبطاقات التأمين الصحي، معتبراً أن إعادة الهيكلة أمر ضروري ولا يمكن الاستمرار بالوضع الحالي الذي يسوده حالة تشتت بالتبعيات الإدارية وعلى سبيل المثال فإنه توجد مرجعياتهم المهنية، فإن شركات التأمين والصحة وتقاباتهم المهنية، في شركات التأمين وبين أنه يتم بحث توسيع صلاحيات لجنة مراقبة عقود التأمين الصحي في هيئة الإشراف على التأمين لكون هذه الهيئة تشتمل على تمثيل واسع لمختلف الجهات الفاعلة في العمل التأميني، وأكد العش أن رؤية الهيئة تتسجم مع تطلعات رئاسة الحكومة لتطوير قطاع التأمين وتعزيز دوره الاقتصادي والاجتماعي وخاصة أن رئاسة الحكومة تسعى من خلال مشروع التأمين الصحي إلى إحداث بنية إدارية عليها على شكل مجلس أعلى للتأمين الصحي يكون معنياً بإدارة هذا القطاع



## تخصيص جرحى الحرب وأبناء مفقودي الجيش وقوى الأمن الداخلي بمقاعد جامعية أسوة بذوي الشهداء

### الحكومة تشكل لجنة لتطوير «مجلس الدولة»

## هنا غانم

ركز مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت أمس على العديد من القضايا الخدمية والإدارية والاقتصادية المتعلقة بتخصيص مقاعد جامعية لجرحى الحرب وأبناء المفقودين من الجيش وقوى الأمن الداخلي إضافة لمعالجة ملف الإشغالات والاستثمارات على الأملاك الجبرية وتطوير عمل الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصناعة التدريب الإداري، وغيرها من القضايا.

وخلال الاجتماع الذي عقد برئاسة رئيس المجلس عماد خميس تمت مناقشة مشروع مرسوم بتعديل المادتين (١١٦ و ١٧٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

بحيث يتم تخصيص جرحى الحرب والعلميات الحربية وجرحى قوى الأمن الداخلي وأبناء مفقودي الجيش والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي بمقاعد في الجامعات أسوة بذوي الشهداء ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد تمت الموافقة على تأسيس شركة مشتركة تدير أعمال مركز البيانات المنفذ من الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية وذلك بالاتفاق بين الشركة السورية للاتصالات والمصرف التجاري السوري والهيئة الوطنية لخدمات الشبكة والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية.

من جانبها استعرضت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريم القادري واقع الهيئة السورية لشؤون الأسرة ومقترحات تطوير عملها وإعادة هيكليتها، حيث أشارت إلى أن الهيئة تشكل نواة تنفيذياً مهماً للوزارة كونها تقوم بمهام تتحور حول تحليل واقع الأسرة



التابعة لها واقترح بدلات لخدمات لم يتم لحظها سابقاً وآلية استيفائها ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره وذلك بهدف تقديم وزارة الصناعة خدمات متطورة للصناعيين والحرفيين عبر إعادة النظر بدلات الخدمات بما يتسجم مع المتغيرات الحالية.

ونظراً لل دور المهم الذي يلعبه مجلس الدولة في الحفاظ على مصالحها شكل مجلس الوزراء فريق عمل لتطوير عمل مجلس الدولة برئاسة وزير العدل. وتابع المجلس للمرة الثانية مناقشة مشروع قانون «صناعة التدريب الإداري ونظام الاعتماد الشامل» الذي أعدته وزارة التنمية الإدارية واستدراك ملاحظات الوزراء بعد عرضه على لجنتي التنمية البشرية والاقتصادية في مجلس الوزراء ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

ويهدف المشروع إلى تنظيم صناعة التأهيل والتدريب الإداري في الجهات العامة والقطاع الخاص ويمثل نقلة نوعية جديدة من ناحية وضع قواعد نظام اعتماد وطني شامل للمراكز التدريبية والحقائب التدريبية ووضع نهج تنظيمي لصناعة التدريب الإداري في سورية من خلال تأسيس نظام اعتماد وطني شامل ومسك مهني للمدرين لضبط آليات منازلة المهنة وفق معايير الجودة الوطنية المعتمدة.

## صالح حميدي

بين مدير اقتصاد طرطوس محمود إسماعيل لـ«الوطن» أن إجمالي المستوردات عبر المحافظة بلغ ٧٣٧ مليار ليرة سورية (ما يعادل نحو ١,٣ مليار يورو)، شملت ٧١٣ إجازة وموافقة

استيراد ممنوحة من المديرية منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أيلول الفائت. وتوزعت المستوردات بين القطاعين الخاص والعالم، إذ بلغت حصة القطاع الخاص ٥٥٥ إجازة بقيمة ١٨٦ مليار ليرة (٣٣٣ مليون يورو) و١٦٥ موافقة استيراد بقيمة ٥٨ مليار ليرة (١٠٢ مليون يورو)، على حين كانت حصة القطاع العام ٢٣ إجازة استيراد بقيمة ٤٩٣ مليار ليرة (٨٨٧ مليون يورو، وهو ما يشكل نحو ٦٨,٣٪ من إجمالي المستوردات.

ولفت إسماعيل إلى أن أبرز مستوردات القطاع الحكومي كانت مادة الفول في حين شملت مستوردات القطاع الخاص ذرة صفراء علفية وشعيراً وقمحاً طرياً وصويا وكسبة فول الصويا وكل المواد الأولية اللازمة للصناعة والمستلزمات الزراعية والأدوية البشرية والبيطرية وسكرًا وأسمدة زراعية ومواد ضرورية مختلفة.

وخلال شهر حزيران فقط بلغ عدد موافقات وإجازات الاستيراد ١٠٢ طلب بقيمة ١٧١ مليون يورو منها ١٠٠ للقطاع الخاص و٢ طلب للقطاع الحكومي بقيمة ١٥٠ مليون يورو معظمه فول وتضمنت طلبات الاستيراد الأخرى للخاص مواد غذائية وأخشاب وصفاغ الحديد وإطارات مواد أولية مختلفة. وفي سياق متصل، وصف مدير اقتصاد اللاذقية تسير سلطنة عمل المديرية والإجراءات الأخيرة بـ«الشفاقة»، مقارنة بالإجراءات التي كانت متبعة سابقاً، في عملية منح موافقات وإجازات الاستيراد من خلال دليل المستوردات الجديد الصادر مؤخراً عندما أتاح تنفيذ طلبات الاستيراد بشكل واضح بالرقم والكمية

## ١,٢ مليار يورو مستوردات عبر طرطوس في ٩ أشهر منها ٨٨٧ مليون يورو الحكومة

## صالح حميدي

بين مدير اقتصاد طرطوس محمود إسماعيل لـ«الوطن» أن إجمالي المستوردات عبر المحافظة بلغ ٧٣٧ مليار ليرة سورية (ما يعادل نحو ١,٣ مليار يورو)، شملت ٧١٣ إجازة وموافقة

استيراد ممنوحة من المديرية منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أيلول الفائت. وتوزعت المستوردات بين القطاعين الخاص والعالم، إذ بلغت حصة القطاع الخاص ٥٥٥ إجازة بقيمة ١٨٦ مليار ليرة (٣٣٣ مليون يورو) و١٦٥ موافقة استيراد بقيمة ٥٨ مليار ليرة (١٠٢ مليون يورو)، على حين كانت حصة القطاع العام ٢٣ إجازة استيراد بقيمة ٤٩٣ مليار ليرة (٨٨٧ مليون يورو، وهو ما يشكل نحو ٦٨,٣٪ من إجمالي المستوردات.

ولفت إسماعيل إلى أن أبرز مستوردات القطاع الحكومي كانت مادة الفول في حين شملت مستوردات القطاع الخاص ذرة صفراء علفية وشعيراً وقمحاً طرياً وصويا وكسبة فول الصويا وكل المواد الأولية اللازمة للصناعة والمستلزمات الزراعية والأدوية البشرية والبيطرية وسكرًا وأسمدة زراعية ومواد ضرورية مختلفة.

وخلال شهر حزيران فقط بلغ عدد موافقات وإجازات الاستيراد ١٠٢ طلب بقيمة ١٧١ مليون يورو منها ١٠٠ للقطاع الخاص و٢ طلب للقطاع الحكومي بقيمة ١٥٠ مليون يورو معظمه فول وتضمنت طلبات الاستيراد الأخرى للخاص مواد غذائية وأخشاب وصفاغ الحديد وإطارات مواد أولية مختلفة. وفي سياق متصل، وصف مدير اقتصاد اللاذقية تسير سلطنة عمل المديرية والإجراءات الأخيرة بـ«الشفاقة»، مقارنة بالإجراءات التي كانت متبعة سابقاً، في عملية منح موافقات وإجازات الاستيراد من خلال دليل المستوردات الجديد الصادر مؤخراً عندما أتاح تنفيذ طلبات الاستيراد بشكل واضح بالرقم والكمية